

قراءة في تداعيات فيروس كورونا على لبنان



لمياء المبيض بساط

من الواضح أن لبنان يتخبّط حالياً في أزمة اقتصادية خطيرة بدأت قبل تفشي جائحة كورونا. وجاءت هذه الأزمة لتفاقم الوضع مع الصعوبات والتحديات القائمة بالفعل التي تواجهها الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني. في العالم ستكون هناك تداعيات كثيرة بسبب هذا الفيروس ما يستوجب اتباع سياسات وإجراءات تحد من ضررها. نبدأ من لبنان ثم ننطرق إلى السياسات والإجراءات العالمية.

الأزمة الاقتصادية في لبنان مع مشكلة توافر العملات الصعبة للاستيراد وخصوصاً ما يتعلّق باستيراد المعدات واللازمات الطبية إذ يستورد لبنان في الواقع ١٠٠٪ من معداته الطبية. وفي ظل نقص السيولة بالدولار الأميركي، لا تستطيع الحكومة شراء ما يكفي من المعدات واللازمات لمعالجة حالات المرض في حال توسيع تفشيها، ما قد يتسبّب ببعض المخاطر على المستشفيات والمواطنين (بحسب منظمة رصد حقوق الإنسان، ٢٠٢٠). من جهة أخرى يتأثر لبنان كما العديد من الدول الأخرى بالتأخير الحاصل في سلاسل التوريد نظراً إلى أنّ حصة مهمة جداً من إجمالي وارداته إما مستوردة من الصين أو تايوان، وهما منطقتان تضررتا بشدة من تفشي فيروس كورونا. لكن الانقطاع في سلاسل التوريد الطبية (وسلاسل التوريد الأخرى) أظهر فرقاً للتعريّف على القدرات الكامنة للصناعات المحلية التي يمكن تطويرها للتخفيف من أثر الاضطراب والانكماش الاقتصادي.

ج) الإنفاق على الصحة: تفيد التجربة العالمية مع أوبئة سابقة، مثل الإيبولا، أنّ السرعة في تأمين التمويل الميسّر ضرورية لاحتواء انتشار المرض. في لبنان، تم تخصيص ٦٨٦ مليار ليرة لبنانية لموازنة وزارة الصحة العامة عام

أ) من الناحية الاقتصادية: بدأت الأزمة المالية والاقتصادية تتعكس على نوعية حياة اللبنانيين، فاقمتها أزمة وباء «كورونا» والتعطيل الذي نجم عنه. فالانكماش الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢٪ بحسب تقديرات وزارة المالية من المتوقّع أن يتواصل في السنوات الثلاث القادمة ليصل إلى نسبة تراكمية قد تتجاوز ٣٠٪. ارتفاع الأسعار سوف يُفتّن القدرة المعيشية للمقيمين ويتوسّع بشكل متسارع نسب وجغرافية الفقر التي تصيب نصف إجمالي عدد السكان فيما نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المدقع تتواتر بوتيرة متتسارعة (٢٢٪ في المئة من الإجمالي نفسه). عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكّل أكثر من ٩٠٪ في المئة من المؤسسات والتي كانت أساساً تواجه صعوبة في الصمود وتتكلّل على مبيعاتها في السوق للحصول على السيولة المفقودة في المصادر، مهدّد بالإفلاس أو بالإفلاس. الزيادة القياسية في نسبة البطالة التي تقدّرت نسبة ٣٦٪ في المئة (للعمالة النظامية) تُنذر بالارتفاع مع إغفال المرافق التجارية والسياحية وبعض الصناعات. ومن المتوقّع أن تعاني الطبقة الوسطى بشكل كبير من هذه الأزمة وانعكاساتها.

ب) توافر العملات الصعبة لاحتياجات الاستيراد: تترافق

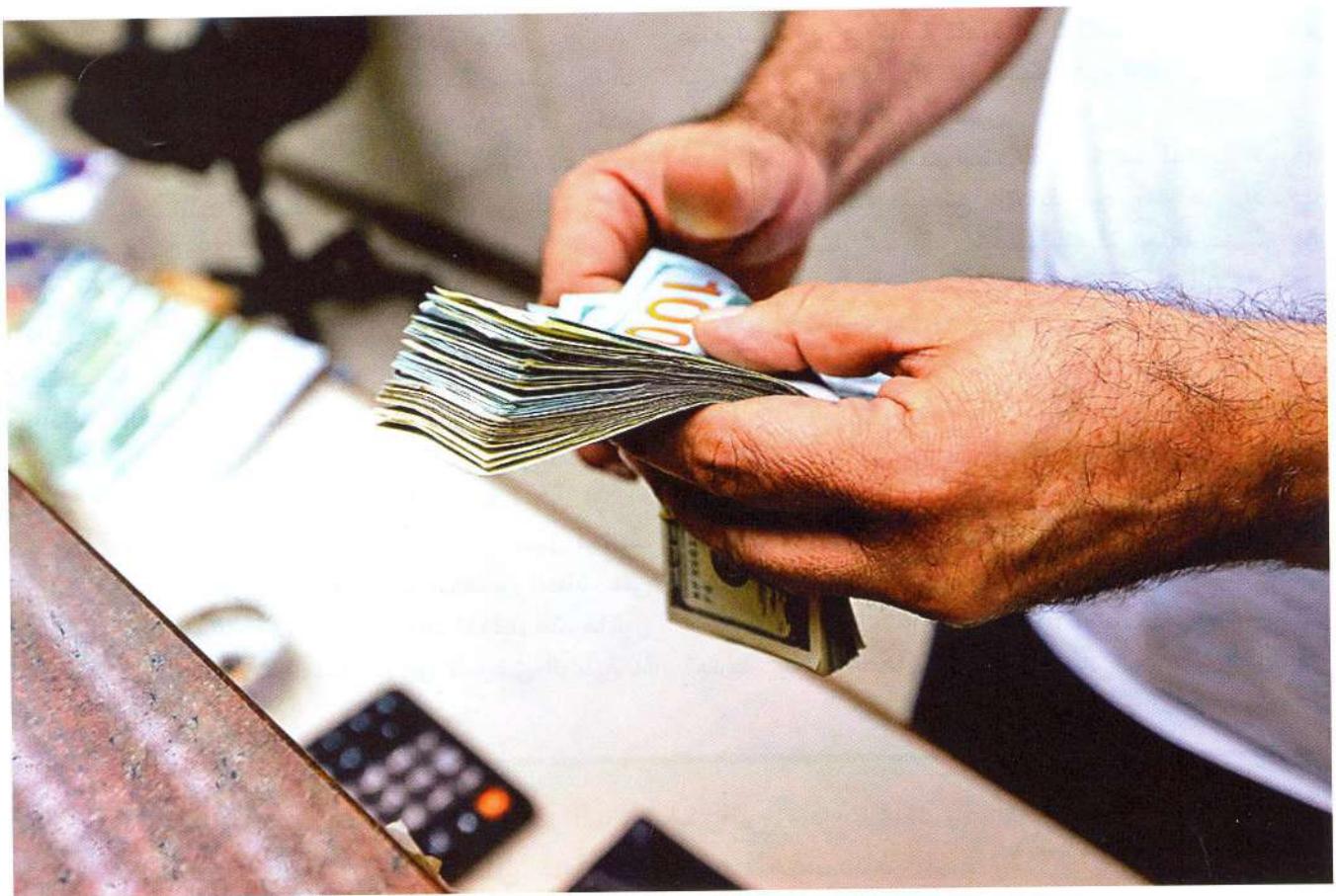
تفيد التجربة العالمية مع أوبئة سابقة... أنّ السرعة في تأمين التمويل الميسّر ضرورية لاحتواء انتشار المرض.

بالوباء بشكل لا يمكن إنكاره لأنّ عملهم يعتمد على نشاطهم اليومي وحصدهم. بعبارة أخرى، هذه الفئات الاجتماعية الضعيفة ستواجه صعوبات مالية كبيرة وأعباء ضخمة إذا لم تمارس عملها. اللبنانيون يواجهون حالياً «معضلة تحديد الضرر الأقل» من أجل ضمان القدرة على البقاء خلال الأزمة خصوصاً أنّ نطاق التغطية لأنظمة الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً (شطر الـ ٢٠٪ من السكان الأكثر فقراً) لا تتعدي ٢٦٪ (بحسب تقديرات البنك الدولي) في حين أنّ بلداناً مثل الأردن تغطي حتى ٨٥٪. وتبيننا نتائج مسح الأسر لعام ٢٠١٨ الذي أصدرته مؤخراً إدارة الاحصاء المركزي، أنّ ٥٨,٧٪ من الأسر تعتمد على الأجر الشهري أو الأسبوعية أو اليومية فيما تعتمد ٩,٥٪ من الأسر في معيشتها على معاشات التقاعد. أي أنّ مصادر دخل ٦٨,٢٪ من الأسر لا تتسم بالمرونة إزاء تغيرات سعر الصرف والتضخم.

وافقت وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع وزارات الصناعة والزراعة والدفاع والداخلية والعمل والمالية

٢٠٢٠. لكن دراسة لمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي قدرت الكلفة الإضافية لعلاج المصايبين بفيروس كورونا على مدى ٦ أشهر - بحسب معدل الانتشار الحالي - بنحو ٤٣ مليون دولار ليرة لبنانية. وفي حالة تفشي الفيروس بشكل كبير، يمكن أن تصل الكلفة الإضافية إلى ٦٥ مليون دولار أمريكي. من شأن هذا الأمر أن يفاقم من حدة الأزمة المالية لأنّ الحيز المالي ضيق أصلاً بسبب العجز المالي المتراكم والذي بلغ في العام ٢٠١٩ ١١,٣٪ (علماً أنّ المعايير الدولية لا توصي بتجاوز حد الـ ٦٪). من ناحية أخرى، باتت قدرة لبنان على الحصول على تمويل خارجي محدودة جداً علماً أنّ نسب الدين تخطّت ١٧٠٪ في حين أنّ المعايير العالمية لا تنصح بتخطي ٨٠٪ من الناتج المحلي. هذا الواقع يزيد في المديّن المتوسط والبعيد من إجهاد قدرتنا على معالجة مجموعة الأزمات الصحية الحادة بشكل ملائم.

د) من الناحية الاجتماعية: القطاعات المتضررة، أي من يمارسون الأعمال الحرة والأعمال غير الرسمية، تأثروا



يرتّب آثاراً كبيرة على الحالة الصحية للناس في المستقبل. ولا شك في أن هذا الواقع سيزيد من تردي الصحة العقلية والاكتئاب والقلق على الحياة والمصير. لذلك فمن الضروري أن يولي هذا البعد اهتماماً كبيراً.

هـ) في وسائل الاستجابة: التحديات المباشرة اليوم تكمن في تقديم الرعاية الصحية ومواجهة الصعوبات اللوجستية والمالية لمعالجة تعقيدات فيروس COVID - 19. هذه الصعوبات استطاعت أن تُخرج إلى العلن أفضل المواهب العلمية والتكنولوجيا والعلوم للاقتصاد وقدرة اللبنانيين على تثمير الكلم الهائل من العلوم والخبرات المكتسبة داخل لبنان وخارجه في انتاج حلول مبدعة قد تساهم، اذا ما كتب لها النجاح، في مجهود عالمي جبار لمواجهة تحدي غير مسبوق يطال البشرية جمعاء.

مبادرات كثيرة للمجتمع المدني مثل Jobs For Lebanon وبيتي - بيتك وأشغالـي كما المبادرات لدعم الأسر الفقيرة كتلك التي يقودها بيت البركة وبنك الغذاء وغيرهم العديد من المؤسسات بزرت وتوسعت. في بلادنا مجتمع مبادر منتج لديه قدرات كامنة قادرـة أن توأـكـ وتـنـافـسـ وـتسـاهـمـ في مجـتمـعـ المـعـرـفـةـ وـالـإـنـتـاجـ وـتـصـلـ إـلـىـ العـالـمـيـ كـمـاـ فـعـلـاـنـاـ يومـاـ فيـ بـداـيـةـ سـيـنـيـاتـ القرـنـ.

من جهة أخرى، كانت استجابة الحكومة لجائحة كورونا سريعة وتم وضع موضع التنفيذ مجموعة من التدابير للحد من انتشار الفيروس شملـتـ التـعـبـةـ العـامـةـ معـ الإـغـلـاقـ الكاملـ لـجـمـيعـ الـمـؤـسـسـاتـ التعليمـيـةـ وـالـقطـاعـ الخـاصـ والمـؤـسـسـاتـ العـامـةـ وـتـعـلـيقـ الرـحـلـاتـ الجـوـيـةـ وـانـشـاءـ غـرـفـةـ عمـليـاتـ وـطـنـيـةـ لإـدـارـةـ الكـوارـثـ تمـيزـ بـفعـاليـتهاـ، وـرـفـعـ جـهـوزـيـةـ الـمـسـتـشـفيـاتـ وـالـمـخـبـرـاتـ العـامـةـ وـالـخـاصـةـ، وـتـنـظـيمـ عـودـةـ الـوـافـدـينـ وـتـبـعـ أـوضـاعـهـمـ الصـحـيـةـ، وـتـوـسيـعـ رـقـةـ الفـحـوصـاتـ الصـحـيـةـ وـغـيرـهـاـ منـ التـدـابـيرـ.

نوعان من سياسـاتـ الاستـجـابـةـ المـالـيـةـ تمـ وضعـهاـ اعتـبارـاـ منـ ٢٥ـ آذـارـ ٢٠٢٠ـ:ـ الأولىـ مـالـيـةـ fiscalـ وـالـثـانـيـةـ،ـ نـقـديـةـ /ـ مـالـيـةـ كـلـيـةـ Monetaryـ andـ macroـ financialـ وـمـنـهـاـ تمـدـيدـ جـمـيعـ الـمـهـلـ المـتـعـلـقـةـ بـدـفـعـ الضـرـائبـ وـالـرسـومـ،ـ

والاقتصادـ والإـعلامـ،ـ عـلـىـ وـضـعـ خـطـةـ -ـ يـتـمـ تنـفـيـذـهاـ بـالـتـنـسـيقـ مـعـ الـبـلـدـيـاتـ وـرـؤـسـاءـ الـبـلـدـيـاتـ وـمـرـاكـزـ الشـؤـونـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـجـيشـ -ـ لـتـوزـعـ سـلـةـ تـضـامـنـ مـنـ الـمـوـادـ الـغـذـائـيـةـ وـالـمـطـهـرـاتـ لـلـعـائـلـاتـ الـمـتـضـرـرـةـ اـقـتصـاديـاـ وـمـالـيـاـ نـتـيـجـةـ لـكـوفـيـدـ ١٩ـ وـلـتـقـدـيمـ المسـاعـدـةـ الـمـالـيـةـ أـيـضاـ.ـ وـلـكـنـ كـيـفـ السـبـيلـ لـإـيـجادـ تـموـيلـ مـسـتـدـامـ لـهـذـهـ الـمـبـادـرـاتـ إـذـاـ ماـ طـالـتـ فـتـرـةـ الـحـجـرـ وـزـادـتـ وـتـيـرـةـ الـانـكمـاشـ الـاـقـتصـاديـ؟ـ

منـ نـاحـيـةـ أـخـرىـ،ـ يـقـدـمـ الـبـرـنـامـجـ الـوطـنـيـ لمـكـافـحةـ الـفـقـرـ الدـعـمـ لـحـوـالـيـ ٤٥٠٠٠ـ أـسـرـ (ـمـاـ يـقـارـبـ ٤٠٠٠٠ـ مـسـتـفـيدـ فـرـديـ).ـ فـهـلـ سـتـتـمـ توـسـعـ هـذـهـ الـبـرـنـامـجـ ليـشـمـلـ نـصـفـ عـدـدـ الـسـكـانـ كـمـاـ تـوصـيـ بـهـ الـمـؤـسـسـاتـ الـدـولـيـةـ؟ـ

فيـ مـطـلـقـ الـأـحـوـالـ وـبـالـنـظـرـ إـلـىـ حـجـمـ الـمـشـكـلـةـ،ـ لـمـ يـعـدـ الـبـرـنـامـجـ الـوطـنـيـ لمـكـافـحةـ الـفـقـرـ كـافـيـاـ،ـ وـالـمـطـلـوبـ تـحـوـيـلـهـ الـيـوـمـ قـبـلـ الـغـدـ إـلـىـ بـرـنـامـجـ يـهـدـفـ لـحـمـاـيـةـ الـمـجـتمـعـ عـلـىـ الـمـدـيـينـ الـمـتـو~سطـ وـالـبـعـيـدـ مـنـ مـنـطـلـقـاتـ ثـلـاثـ:ـ التـرـبـيـةـ وـالـصـحـةـ وـالـعـمـالـةـ.ـ فـازـدـيـادـ الـفـقـرـ سـيـؤـدـيـ لـزـيـادـةـ الـتـسـرـبـ الـمـدـرـسـيـ،ـ وـتـهـالـكـ مـخـزـونـ الـمـعـارـفـ وـالـمـهـارـاتـ الـذـيـ لـطـالـمـاـ مـيـزـ الـرـأسـمـالـ الـبـشـريـ فـيـ لـبـانـ.ـ بـعـضـ الـدـرـاسـاتـ مـاـ قـبـلـ الـأـزـمـةـ أـنـذـرـتـنـاـ بـأـنـ نـسـبـةـ ٣ـ٥ـ%ـ فـقـطـ مـنـ الـذـكـورـ دـوـنـ ١٨ـ مـقـابـلـ ٩ـ٢ـ%ـ فـيـ الـمـئـةـ مـنـهـمـ فـيـ الـأـسـرـ ذـاتـ الـدـخـلـ الـأـعـلـىـ.ـ لـهـذـاـ السـبـبـ لـأـبـدـ أـنـ يـتـضـمـنـ أـيـ بـرـنـامـجـ آـلـيـاتـ وـمـوـارـدـ لـدـعـمـ بـقاءـ الـأـطـفـالـ فـيـ مـسـارـاتـ الـتـعـلـيمـ.ـ مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ مـنـ الـمـتـوقـعـ أـنـ تـتـرـاجـعـ قـدـرـاتـ الـطـبـقـاتـ الـوـسـطـيـ عـلـىـ إـتـاحـةـ فـرـصـ الـتـعـلـيمـ الـعـالـيـ لـأـوـلـادـهـ وـالـتـبـادـلـ الـاـكـادـيـمـيـ وـالـمـعـرـفـيـ مـعـ الـخـارـجـ مـاـ سـيـسـبـ عـلـىـ الـمـدـيـ الـبـعـيـدـ تـرـاجـعـاـ فـيـ كـفـاـيـاتـ الـلـبـانـيـنـ أوـ مـاـ نـتـفـيـ بـهـ مـنـ رـأـسـمـالـ مـعـرـفـيـ Capital Competenceـ.ـ لـبـدـ إـذـاـ مـنـ الـعـلـمـ عـلـىـ اـسـقـطـابـ الـدـعـمـ وـتـوـسـعـ الـبـرـامـجـ الـتـيـ تـؤـمـنـ فـرـصـ الـتـعـلـمـ وـالـتـبـادـلـ الـاـكـادـيـمـيـ مـعـ الـخـارـجـ.

الـبـعـدـ الصـحـيـ لـبـرـنـامـجـ الـحـمـاـيـةـ ضـرـوريـ أـيـضاـ لـأـنـ اـرـتـفـاعـ مـعـدـلـاتـ الـفـقـرـ وـالـبـطـالـةـ سـتـخـفـضـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ تـحـمـلـ تـكـالـيفـ الـرـعـاـيـةـ الـصـحـيـةـ لـلـنـاسـ.ـ فـيـ الـأـصـلـ بـدـأـ انـخـفـاضـ الـطـلـبـ عـلـىـ الـخـدـمـاتـ الـصـحـيـةـ وـالـإـسـتـشـفـاءـ وـالـإـسـتـشـارـاتـ الـأـطـبـاءـ مـنـذـ مـاـ قـبـلـ الـأـزـمـةـ وـبـاستـثـنـاءـ الـحـالـاتـ الـعـاجـلـةـ يـؤـجـلـ الـمـرـضـيـ الـرـعـاـيـةـ مـاـ

يـقـدـمـ الـبـرـنـامـجـ الـوطـنـيـ لمـكـافـحةـ الـفـقـرـ الدـعـمـ لـحـوـالـيـ ٤٥٠٠٠ـ أـسـرـ.ـ فـهـلـ سـتـتـمـ توـسـعـ هـذـهـ الـبـرـنـامـجـ ليـشـمـلـ نـصـفـ عـدـدـ الـسـكـانـ كـمـاـ تـوصـيـ بـهـ الـمـؤـسـسـاتـ الـدـولـيـةـ؟ـ

و) الخروج من النفق: مع تراجع تفشي الفيروس، من الممكن أن تساعد سياسات واعية للاقتصاد الكلي في استعادة الثقة واستعادة الطلب، ولكن قد لا يمكنها تعويض الآثار الناجمة عن الإغلاق القسري وقيود السفر، والهجرة المحتملة لأصحاب المعارف والكفاءات.

تحديات الغد القريب هي من النوع المعقد المتداخل والصعب، ولا بد من التحضر لها من خلال سياسات منسقة وفي جميع القطاعات. ومن شأن الإصلاحات الهيكيلية والدعم الخارجي أن يساعدوا في المدى الطويل على استعادة النمو وتحسين ثقة المستهلكين والمستثمرين واستعادة الثقة. يبقى أن المطلوب، وفي القريب العاجل، توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وجعلها أكثر عدالة لتفادي إستمرار الإنزلاق إلى أسفل الدرك وانهيار الأمن الاجتماعي للبلاد مع ما يرتبه ذلك من أثر على الأمن في البلاد.

*رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وأستاذة محاضرة في كلية العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت - عضو لجنة خبراء الأمم المتحدة للخدمة العامة.

وإنشاء صندوق وطني للتضامن يقبل التبرعات العينية والنقدية، وتعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية، وغيرها. من جهته، أطلق مصرف لبنان بالتعاون مع مبادرة LIFE برنامج اوكسيجين بقيمة ٧٥٠ مليون د. أ. فساهم بتوفير تسهيلات لمستوردي المواد الأولية الضرورية لمكافحة كورونا وللحاجات الصناعية.

مجموعة تدابير إيجابية أخرى شملت غرفة عمليات قانونية تسمح بتنظيم طلبات الإفراج عن السجناء بمبادرة من وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين، وخط ساخن للاستجواب بواسطة الانترنت أصبح واقعاً، إضافة إلى تجهيز قصور العدل بالوسائل الالكترونية. وزارة الاقتصاد من جهتها أصدرت التعليم رقم ٤٥٢ بـ Scrapping Dividends توزيع الأرباح لدى شركات التأمين ووضعت قانوناً جديداً لحماية المستهلك يمنحها قدرة واسعة لمكافحة الغش وتفعيل حماية المستهلك. وزارة الداخلية والبلديات بالتعاون مع التفتيش المركزي أطلقوا منصة الكترونية للتواصل مع المخاتير والبلديات وإحصاء الفئات الأكثر فقراً.

